

فتاوى المرجعية وأثرها في تحقيق السلم الأهلي في العراق

أ.م.د. حيدر زوين / كلية الآداب – جامعة الكوفة
د. عبد الكريم جعفر الكشفي / مدير عام تربية ديارى السابق

المقدمة:

لقد كان للمرجعية الدينية الشريفة دور فعال في أحداث العراق والمنطقة قبل سقوط النظام لا يمكن لأحد إن يتجاهله، إذ يعود تاريخ مشاركة علماء الدين العراقيين في صميم السياسة إلى سنوات الحرب العالمية الأولى، إذ دعا علماء الشيعة للجهاد مع العثمانيين ضد الإنجليز، وقد أسهم بعضهم في القتال فعلا، وفي عام ١٩١٨م تأسس في النجف حزب أطلق عليه "حزب النجف السري" وكان يضم عددا من الساسة ورجال الدين الشيعة، وكان برنامجهم يدعو إلى استقلال العراق وتأسيس حكومة برئاسة أحد أبناء الشريف حسين، ثم تلى ذلك حدوث الانتفاضة الشعبانية عام ١٩٩١م، إلا إن تنامي دورها الأساس والرئيسي في الشؤون العامة ظهر بعد الاحتلال الأمريكي للعراق ٢٠٠٣م، وبعد صعود: (التيارات السياسية الإسلامية والقومية والمدنية) إلى السلطة في العراق اثر سقوط النظام البائد، ظهرت بعض الأصوات الشعبية تطالب بإشراف المرجعية الدينية ورعايتها في النجف الأشرف وعلى رأسها (آية الله العظمى السيد علي السيستاني) للعملية السياسية في العراق وعدم ترك الأمور بيد الاحتلال وتلك التيارات السياسية المختلفة، وفعلا دعت المرجعية الدينية الشريفة إلى اخذ رأي الشعب في كل الأمور التي تخص البلد ابتداء من الدعوة إلى تشكيل حكومة عراقية وإنهاء سلطة الاحتلال المؤقتة، ثم الدعوة لكتابة دستور دائم للبلاد من قبل العراقيين، والدعوة أيضا لإجراء انتخابات حرة ونزيهة لانتخاب أعضاء المجالس المختلفة، (مجلس النواب، ومجالس المحافظات والاقضية والنواحي)، لذلك كان- ولا يزال- للمرجعية الدينية في النجف الاشرف دور مهم في المرحلة الراهنة لأجل تشخيص نقاط القوة والضعف في الأداء السياسي لتلك التيارات والأحزاب السياسية العراقية، ثم تصاعد هذا الدور وبشكل ملفت للنظر بعد دخول تنظيم داعش الإرهابي للعراق وسيطرته على ثلث مساحة العراق تمثلت في أجزاء واسعة مهمة في الموصل والانبار وكركوك

وصلاح الدين، وقد أصدرت هذه المرجعية فتوى الجهاد الكفائي لصد التنظيمات الإرهابية والدفاع عن الوطن والمقدسات وآخرها الوقوف مع الشعب في مطالبته بالتغيير ومحاسبة المسؤولين المقصرين والفاستدين وتوفير الخدمات للشعب.

وللكتابة عن هذا الموضوع يتطلب منا التمعن والتبصر بتلك الانتصارات والبحث عن القوة الحقيقية الكامنة وراء تلك الحشود العظيمة، لهذا ارتأينا أن نقسم البحث على ثلاثة مباحث تناولنا في الأول: ومضات تاريخية عن فتاوى المرجعية، وفي الثاني: المرجعية وفتاوى الجهاد المقدس، وفي المبحث الثالث فتاوى المرجعية والسلم الأهلي، لنختتم بحثنا بخاتمة ونتائج للبحث ومن ثم قائمة بأهم المصادر الداعمة للبحث.

إن النصر الحقيقي على "داعش" إن شاء الله تمثل في النهاية بالتفاف الشعب حول مرجعيته الرشيدة والتي عودتنا على مواقفها الحاسمة في اصعب الظروف وأحلكها لتكون بذلك صمام أمان لكل العراقيين والداعم الأساسي لقوات الحشد الشعبي مدعومة بالقوات المسلحة وأبناء العشائر الغيارى ليخرج العراقيون من المعركة أمة واحدة عراقية يجمعها وطن نهائي واحد هو العراق الجميل الواحد المستقل المزدهر.

المبحث الاول

ومضات من تاريخ فتاوى المرجعية الدينية

إن تاريخ علماء الشيعة الجهادي مليء بالأحداث الملهمة والمهمة والتي لا يمكن اختصارها في بحث أو بحثين، لاسيما الحديث عنها وهو رهين التاريخ النضالي والجهادي الدامي الذي قامت به المرجعية الرشيدة والعلماء المجاهدين ٠٠٠، لقد كان هذا النضال في حقبة بالغة الحساسية من تاريخ المسلمين في العراق، وكان لرجال الدين والمرجعية دورهم المميز ابتداءً من ثورة التبناك مروراً بالاحتلال الروسي لإيران، والاحتلال البريطاني للعراق وثورة العشرين وأخيراً وليس آخراً فتوى الجهاد الكفائي التي أصدرتها المرجعية الدينية الرشيدة بالجهاد ضد عصابات (داعش) ومن لف لفهم من ازلام النظام السابق وبقايا البعث المقبور.

لقد شاب هذه الفتاوى العظيمة عبر مسارها كثير من التشويش والبخس ، اذ حاولت الدوائر المعادية والاستكبار العالمي لإضعاف الترابط بين المرجعية والأمة الاسلامية وايجاد حواجز بينهما ٠٠٠ ، فقد استطاع الاستعمار والمتعاونون معه من استقطاب العديد من الكيانات والموجودات السياسية والدينية ؛ لكنها عجزت عن الحصول على تعاطف المرجعية او تعاطف مرجع شيعي واحد بل ان المرجعية والعلماء الراجعين للمرجعية قد حددوا منذ البداية موقفهم المبدي من الاستعمار ومقاومة تدخله في بلاد المسلمين ورفض اي خيار يمس استقلال البلدان الاسلامية .

لقد ركزنا في هذه الوريقات على حقبة التحدي الاستعماري للبلاد الاسلامية من خلال القرنين الماضيين وهذا التحدي أخذ انماطا عديدة من مواجهة تاريخية؛ لكنها تجتمع في هدف واحد هو مواجهة الهجمة الاستعمارية والتطرف الاسلامي والسعي لتحقيق استقلال البلاد وسيادة الأمن والأمان . لقد كانت فتاوى المرجعية الرشيدة وعلماءها الدور الاكبر للتأثير في حركة الأحداث وصناعة الموقف التاريخي البارز في حياة الأمة الاسلامية خلال تاريخها الحديث في الظرف الخالد الذي تعيشه الأمة الاسلامية وعلى الرغم من صعوبة الأجواء التي أحاطت بالمرجعية ؛ لكنها لم تلق كامل التأثير في حركة الأحداث السياسية والاجتماعية فلقد كانت للمرجعية وفتاواها الحضور الفعال في حركة الاحداث . ولقد دخل على الساحة الراهنة ، وأخيراً المحاولات الارهابية والداعشية التي تحاول تحجيم والغاء تأثير المرجعية في الساحة الإسلامية؛ وفيم يأتي ومضات من فتاوى الجهاد للمرجعية الرشيدة :

□ - لقد كانت أولى فتاوى الجهاد في العراق وايران التي اصدرتها المرجعية فيما تخصص حركة المشروطية في ايران وأحداثها عام ١٩٠٦ م وكذلك الحركة الدستورية العثمانية عام ١٩٠٨م بصماتها على الحس السياسي وتشكلت بدايات الوعي السياسي وبداية الارهاصات الحزبية في المدن العراقية فأسست عدة أحزاب سياسية في النجف والبصرة وإسطنبول وطهران اذ برزت رجال دين مجاهدون كثر يطول الحديث عنهم ٠٠٠ ، وحرمة المشروطية هي حركة المطالبة بالدستور وسميت بهذا الاسم ؛ لأن الداعين لها

عدوا مواد الدستور بمثابة شرط على السلطان او الملك ٠٠٠٠٠٠ بها في حكم رعيته وقد استمدت هذه الفكرة من فكرة العقد الاجتماعي التي شاعت في اوربا بعد ثورة الفرنسية^(١) .

□ - ثم جاءت ثاني فتاوى الجهاد الذي أصدرته المرجعية في العراق وايران هو عندما تم احتلال ايران من القياصرة الروس بتاريخ ١٢ تموز / ١٩٠٩م إذ حارب هذا الاحتلال الوعي الاسلامي لدى المرجعية في ايران والعراق عام ١٩١١، فقد وقف علماء العراق وعلى رأسهم الشيخ محمد رضا الشيبلي والشيخ عبد الكريم الجزائري والسيد مهدي الحيدري والسيد اسماعيل الصدر والسيد احمد الصافي النجفي والشيخ مهدي الخالصي وقفوا موقفاً شديداً ضد الاحتلال الروسي لإيران واصدروا فتاوى الجهاد ضده مطلقين على موقفهم هذا اسم حركة الجهاد التي وجدت استجابة جماهيرية واسعة لدى الجمهور المسلم وتشكلت كتائب المجاهدين العراقيين لمحاربة روسيا واخراجها من ايران . وعند اعلان علماء الدين الجهاد تجمع آلاف المقاتلين في الكاظمية وقد نصبت الخيام في أطراف البلدة ولمسافات شاسعة ، وخرجت العشائر العراقية في عشرة الاف مقاتل الى منطقة المحمودية لاستقبال علماء الدين والمجاهدين القادمين من النجف جنوب العراق ، وقبل وصول الطلائع الى الكاظمية وصلت الى العراق اخبار انسحاب القوات الروسية من ايران^(٢) .

□ - وبسبب فتوى الجهاد التي اصدرتها مرجعية النجف سُمح لأبناء الشيعة دخول المدارس الحكومية والعسكرية التي كانت حكراً على ابناء السنة وادخلت العلوم الحديثة واللغات اللاتينية للمدارس وقد تم فتح المدرسة الجعفرية عام ١٩٠٨م والمدرسة المرتضوية ، وقد أصدرت مجلة العلم عام ١٩١٠م للسيد هبة الدين الشهرستاني الذي عاضده اية الله الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء وتميزت مساعي هذين الرجلين بنشر الوعي السياسي والثقافي الذي مهد لثورة العشرين في العراق .

□ - أما فتوى الجهاد ضد الاحتلال البريطاني ، والذي ما ان دخلت القوات البريطانية الاراضي العراقية عام ١٩١١م حتى ارتفعت دعوات الجهاد ودوت في كل أرجاء

العراق ، إذ أصدرت المرجعية في النجف عدة فتاوى للدفاع عن بيضة الاسلام ضد العدو الكافر وصدر محمد سعيد الحبوبي والسيد كاظم اليزدي والشيخ الخالصي وشيخ الشريعة مصطفى الكاشاني وعلي الداماد فتاوى بالجهاد ضد المحتل البريطاني ، اذ فتى محمد تقي الشيرازي في سامراء مقر المرجعية الدينية آن ذاك فتوى بضرورة الجهاد ومحاربة المحتل البريطاني وقد أرسل ابنه محمد رضا لالتحاق بجامعة من العلماء في جبهات القتال في الجنوب كما وصل الى النجف ٦٠٠ فارس من المجاهدين الأكراد وتحركت كتائب شعبية في عدة مدن لتلبية فتوى الجهاد ، بعد ان ادرك العراقيون انهم امام حقيقة استعمارية بغيضة تنوي استعباد الشعب العراقي وامتصاص ثرواته وسحق كرامته ٠٠٠

□ - فقد اصدرت المرجعيات الدينية في العراق فتاوى التصدي للمآرب البريطانية في ١٩٢٠/٤/٢١ م ٠٠٠ ، وعقد اجتماع كبير في بغداد بمناسبة ولادة الامام الحسين عليه السلام في جامع الحيدرخانه ضم قيادات الحراك السياسي في عموم العراق للتنسيق فيما بينهم لتصعيد نشاط الجهاد ضد سلطات الاحتلال وقد انتخب المجتمعون وفداً لتقديم المطالب العامة ، واللقاء بالوكيل الحاكم الملكي العام في بغداد ٠٠٠ ، لم تلق مطالب رجال الدين والمرجعية آذان صاغية لدى البريطانيين ، مما اضطر رجل المرجعية الاول السيد محمد تقي الشيرازي الى اصدار فتوى الكفاح المسلح لإخراج المحتل من العراق ، وقد ذهب جمع من العلماء الى ضريح الامام الحسين واقسموا جميعاً على ما اتفقوا عليه .

لقد بدا للمرجعية وعلماء الدين ان البريطانيين لا يريدون الاستجابة لمطالب الشعب وهذه الحالة ولدت الى اندلاع الثورة العراقية في ٣٠ حزيران عام ١٩٢٠ م ليستكمل فيها المشروع الشيعي السني الطويل في العمل السياسي ضد الاستعمار الذي بدأ بالتحرك السياسي ثم لجأ الى العمل المسلح حين لم يتواجد ثمة خيار آخر^(٣)

□ - وكانت آخر فتاوى المرجعية هي فتوى الجهاد الكفائي ضد الخطر الجديد الذي هدد بيضة الاسلام الا وهو حركة داعش الوهابية التي باشرت وبوساطة الاستكبار العالمي

بالسيطرة على أجزاء من العراق وسوريا ، لقد كانت لفتوى المرجعية الاثر الكبير في وقف تقدم داعش للوصول الى بغداد والمرابد الدينية في كربلاء والنجف وضد المرجعية فضلا عن فتاوى الدعم المادي والمعنوي لسرايا الحشد الشعبي والقوات المسلحة .

المبحث الثاني : المرجعية وفتاوى الجهاد المقدس

المعطيات الصادرة عن الأحداث في العراق تظهر العديد من الصور والتجليات لحقائق واضحة وضوح الشمس، تظهر في كل مناسبة مواقف وشخوص وقامات، ومتغيرات لا تفتأ ان تكون مفصلية، لترسم في كل منعطف خريطة جديدة لمسار الأحداث المتداخلة، سياسيا واجتماعيا واقتصاديا. حتى بات لدى القاصي والداني رؤية متكاملة تبين له الخيط الأبيض عن الأسود، فتكشف تارة عمن حمل العراق شعبا ووطنا بين جنبيه وروحه، وبين من اتخذ من هذا العنوان مصطلحا للمتاجرة والمماكسة والتربح الشخصي، ماديا او معنويا، لتطيح المحن التي مرت بهذا البلد بكثير من الاقنعة المزيفة، ممن اتقن المكر والنفاق والخديعة. وفي الوقت نفسه كشفت عن معادن الاوفياء للدين والوطن والامة الاسلامية والعربية، لتصقل بذلك درر الرجال ممن أوفوا بما عاهدوا الله عليه. ما تعرض له العراق من نكسة اهتز لها صميم الدولة، وكادت لولا لطف الله وهمة الغيارى ان تطيح بمكتسبات العهد الجديد، وتبدد سيل الدماء الذي جرى على مدى عقود في سبيل اقامة نظام ديمقراطي ضامن للحرية والتعددية للفرد والمجتمع، لقد كان لتهديد داعش والحركات التكفيرية التي تتخذ من الاسلام ثوبا لها اثر كبير في حشد طاقات واسعة من الشعب للوقوف بوجه هذه الهجمة الشرسة التي تستهدف بيضة الاسلام، وعلى الجميع الانتباه الى وجود محاولة مستمرة لتصوير انتفاضات وثورات الشعوب المظلومة بوصفها سيناريوهات مفتعله من قبل بعض الأجهزة الدولية^(٤) .

ولعل اصطفاف المرجعية الرشيدة واتخاذها الإجراءات المناسبة وهذا الأمر ليس ببعيد عن مواقف المرجعية والتي هي صمام أمان في خضم هذه الارهاصات التي اشتد فيها الخطر وضائق السبل، لذا كان لنداء المرجعية الرشيدة الدور الفعال إذ هب العراقيون من كل حذب وصوب ، لنصرة العراق والدفاع عن عرضه وأرضه وماله ، فضرّبوا

أروع البطولات التي سطروها في معارك التحرير وكتبوا ملاحمهم بحروف من ذهب ،
نقشت على صفحات التاريخ بصور خالدة لا تنسى أبداً على مر الزمان ، فكان النداء
صرخة في وجه الظلم والهمجية التي أرادت بشعبنا الأذى ، ولكن أبناءنا من الحشد
الشعبي أبوا الا يحصل ذلك ، فتناخوا فيما بينهم ، وسحقوا رؤوس الخونة والارهاب
من الدواعش التكفيريين ومن لف لفهم وحققوا انتصارات لا مثيل لها في امرلي
وحميرين وصلاح الدين وسامراء وديالى وجرف النصر على الرغم من التصريحات
والمواقف النشاز لبعض الكتل ورجالات كانتونات السياسة الداعمة لداعش وهناك
مسألة أخرى ظهرت بعد ٢٠٠٣م وهي وسائل الاعلام التي ليس لها وسيلة فنية فقط
بل هي احدى وسائل الهيمنة السياسية وكذلك صعود الدور التركي القدر.. كما ان
امريكا سعت لتحسين صورتها امام الشعوب العربية^(٥).

لقد كان لشعبنا الابي الدور الكبير في اسناد فتوى الجهاد المقدس وأن الوقوف مع
القوات الامنية والجيش والحشد المقدس ومساندتهم واجب شرعي ووطني تمليه
الظروف على كل عراقي شريف غيور على أرضه وعرضه ، وإن تضمين الخطط
العسكرية لمخارج تأمين إجلاء المدنيين وتحرير تلك المناطق هو بجد ذاته دفاع عن حقوق
الانسان التي انتهكتها عصابات داعش الاجرامية بأبشع الصور. اننا مطالبون اليوم ان
ندعم قوات الحشد المقدس بالغالي والنفيس لوقفته البطولية وان نشيد بقوة بفتوى
المرجعية الرشيدة وتوجيهاتها التنظيمية لجهود الحشد الشعبي ودعوتها لتأمين سلامة
المدنيين سكان تلك المناطق ، كما طالبت بتكثيف الجهد الحكومي لمعالجة الآثار التي
سببتها هذه الهجمة الشرسة على أرض العراق شعبا وحضارة ، وقد تسال البعض عن
سبب تأخير الفتوى؛ إن سبب تأخير اصدار الفتوى لا يعني تسليما نهائيا بالنتائج بل
يعني صبرا وحكمة مسلحة بالإرادة والاستقلال والسيادة والحرية وهي جاهزة
الاستعمال لكل الوسائل المشروعة في اللحظة المناسبة من دون تأجيل المعجل او تعجيل
المؤجل^(٦).

لقد اثبتت وقائع أحداث الحشد الشعبي تجربة متفردة في تاريخ حركات التحرر الوطني ومحاربة الإرهاب ودرس كبير في مواجهة الانهيار النفسي والهزيمة العسكرية وخطوة مهمة لتحرير الأرض واسترجاع السيادة. ولعل هذه هي الأهم من وجهة نظر المرجعية الرشيدة؛ لأن استعادة الأمة لإرادتها وقدرتها على مواجهة التحديات والتداعيات ضمان لكل العراقيين ومصدر يبعث الطمأنينة في نفوسهم، سيما وأن الحشد الشعبي المقدس بات يحقق الانتصارات تلو الانتصارات في ظل الانقسام والتآمر الدولي والإقليمي وضعف الخطط والمستلزمات، ولقد انقلبت المعادلات والمؤامرات، وانا نشمن ونحیی بطولات أبنائنا من القوات الامنية واللاإسلامية حشد الشعبي لما يسطروه من بطولات وتضحيات لتحرير المناطق العراقية التي وقعت تحت سيطرة العصابات الاجرامية.

ان هذه التجربة الفريدة، والتي أملتھا الظروف الصعبة والخطر الاتي من خلف الحدود لتمزيق بيضة الاسلام النقية وتقسيم العراق الغالي الى دويلات تحكمها عصابات مجرمة تتخذ من الاسلام ثوبا خرقا... لقد كانت تجربة الحشد المقدس أنموذجاً منيراً وفريداً لتلاحم الشعب العراقي الابي المجاهد بكل قواه وفئاته وقوميته زالت واماطت الستار لمن كان على أعينهم غشاوة، وان الشهادة في الدفاع عن بيضة المسلمين هي اعلى انواع الشهادة عبر التاريخ الطويل فقد كان للمرجعية الدور الكبير في دفع الناس للتضحية في سبيل الاسلام وان خط الشهادة يتحمل مسؤوليته المرجع على اساس ان المرجعية هي امتداد للنبوة والامامة^(٧). فتحية لشبابنا وتحية للقوات المسلحة وتحية للحشد الشعبي المجاهد، وتحية إجلال واكبار للشعب العراقي وللأمهات اللائي أنجن رجالاً وأرضعنهم حب الوطن وتحية للآباء الذي سقوا أبنائهم من الوفاء والشجاعة، ورفعوا رؤوسنا عاليا في سماء الوطن، وحفظتم الارض والعرض، إنها رسالة الى التاريخ، إنكم مؤمنون صدقتم بما عاهدتم الله، فطوبى للرجال الأمناء على شعبهم وأهلهم وأبنائهم، وطوبى لكل من يقف موقف الشرفاء في يوم ضاعت فيه القيم، وانحطت فيه الأخلاق، وتبا لكل من يصد عينيه عن اهله يوم الضيق.

إن هذه الهبة المباركة جاءت لتقلب موازين القوى لصالح وطننا الذي استباحته قوى الظلام والشر والحقد بعض مدنه العزيزة بغفلة من الزمن وتآمر شرس داخلياً وخارجياً لتزداد جراح المواطن العراقي المنكوب بالفساد والمنهوب ماله وخيراته ، لقد أسقط الحشد الشعبي بما يمتلك من حس وطني عال وعقيدة قتالية وروح استشهادية كبيرة كل مراهنات ومؤامرات الأعداء ودواعش الداخل والخارج ، فها هم يكيلون الضربات الموجعة لشراذم داعش ويسحقون فلولهم ويحررون أرضنا بشجاعة نادرة وهم يستلهمون روح التحدي والنصر من عظمة الرموز الدينية والوطنية، واضعين نصب أعينهم إحدى الحسينين النصر المؤزر على الأعداء ودحرهم للأبد أو نيل الشهادة، وقد روت دماؤهم الزكية أرضنا العزيزة في كل مدنا التي دنستها عصابات داعش في أمرلي والانبار وديالى وصلاح الدين ، فكانوا بحق السند القوي لأبطال جيشنا الجسور وشرطتنا الوطنية وهم يذودون عن الأرض والعرض ، فهنيئاً الشهادة لمن نالها والنصر المؤزر بإذن الله لشباب الحشد الشعبي وهم يتقدمون الصفوف لتحرير كل شبر من أرضنا العزيزة من دنس جرذان داعش ومن يناصرهم من أعداء وطننا الغالي . روعة البطولات التي يسطرها أبطال الحشد الشعبي ، فأنها لا يمكن أن توصف الا بالصرخة الكبرى التي أذهلت الأعداء وقلبت الموازين وقضت مضاجع أرباب الفتنة وقلبت الطاولة على رؤوسهم وقطعت الطريق على مخططات التقسيم الرامية الى الغاء العراق من الخريطة السياسية والقضاء على دوره الريادي ومكانته المرموقة في المنطقة والعالم. ولا بد من أن نقف هنا بإجلال وإكبار لفتوى المرجعية الرشيدة في النجف الأشرف لسماحة السيد السيستاني (دام ظله) التي كان لها الفضل الاول في هذا السيل البشري من المجاهدين لأبطال الحشد الشعبي ولا نوفي تضحياتهم. إذ ان فكرة الجهاد الأصلية عند المسلمين والعرب تبرهن عن ادراكهم لفكرة الاستمرار والخلود في حياة الامم الاخرى فالفرد يفنى والجيل ينقضي ؛ ليحفظ للأجيال المقبلة حريتها اذ لا حياة بغير الحرية والشعب الذي يفقد حريته يعيش عيشة الميت الفاقد^(٨).

فمنذ أن سقط النظام السابق تهدمت معه المؤسسة العسكرية بكاملها وكان أملنا أن تبنى من جديد على أسس تليق بعراق الحضارات ولكن ما يؤسف له راح السياسيون يتصارعون على خيرات ومناصب الدولة ناسين أن هناك شرا وأخطاراً تحيط به من كل الجهات. وبشكل مفاجئ ظهرت قوى الظلام من المتطرفين والبعثيين وغيرهم تحت عنوان داعش. وبين ليلة وضحاها تساقطت المدن العراقية بأيديهم التي لا ترحم وأصبح نصف العراق محتلاً ولم نجد جيشاً سوى قوائم من الأسماء الفضائية ومئات من الشباب العزل تساق للذابح في سبايكر وهنا أصبح الخطر واضحاً ليس على الإنسان العراقي بل حتى المراقد المقدسة ناهيك عن ثروات البلد وأصبح الشعب بكل أطيافه حائراً مهزوماً أمام هذا البلاء يبحث عن منقذ وفعلاً كانت الحوزة الدينية والسيد السيستاني المسؤول الأول عن طبيعة المواجهة إذ نادى بفتوى الجهاد الكفائي فهب الشعب لتلبية النداء دفاعاً عن الدين والأرض والعرض وهامهم يتسابقون على الشهادة وقد تحققت الانتصارات على الأرض، نعم لو لم تكن الفتوى لما بقي شيء في العراق .

فهذه الانتصارات لها أهمية كبيرة في فتح آفاق إيجابية واسعة لتسوية المشاكل، وتعزيز التلاحم بين جميع المكونات العراقية، وإيضاً يجب الاهتمام بمستحقات الحشد الشعبي ودفع مرتبات المتطوعين وتوفير المطلوب من الذخيرة والأسلحة والمعدات لمواجهة الأعداء وتحقيق انتصارات المستقبل، لذا يجب ان تشكل لجان متخصصة لرعاية مقاتلي الحشد الشعبي و استيعابهم بالكامل ضمن إطار الدولة وتقديم يد العون لعوائلهم وادراج الشهداء منهم ضمن فقرات مؤسسة الشهداء، كذلك نطالب بعدم الزهد برجال الحشد الأبطال من الذين سطروا أروع الملاحم في معاركهم مع الإرهاب طاعة للمرجعية و حفاظا على المقدسات و تحريراً للأراضي المغتصبة، دفاعاً عن الوطن و المواطنين.

وما عسانا نقول إزاء ما يسطره أبطالنا الميامين من ملاحم بطولية في سوح الوغى وهم يقاتلون نيابة عن الإنسانية جمعاء من أجل القيم والمبادئ التي أرسى دعائمها جميع الرسل والأنبياء فما من نبي مرسل أو كتاب منزل إلا ويدعو إلى المحبة والتسامح والسلام

، وعصابات داعش تدعو للكراه والبغضاء وقتل البشر بوحشية مقيتة وهو بناء الله الذي كرمه وسخر له كل شيء ، وهذه العصابات الإرهابية التي عاثت في الأرض فساداً ولم ينج منهم بشر ولا حجر كان لابد من الرجال أن يتصدوا لهم ، فتناخى أبطالنا من رجال الجيش والشرطة والحشد الشعبي ملبين نداء الوطن مسترخين أرواحهم من أجل عزته والجود بالنفس أقصى غاية الجود ، فما عساني أقول بوصف بطولات هؤلاء الأبطال الشجعان الذين كلت الألسن عن وصف بطولاتهم ..وقديما قال ابو تمام:-

السيف أصدق أنباء من الكتب ... في حده الحد بين الجد واللعب

إن أفضل الطاعات على الاطلاق الجهاد والتعاون لردع هؤلاء الطغاة عن البغي وان ليس للإنسان شيء في الدنيا والاخرة الا بالعمل والكفاح من البداهة ان القوة شرط اساس لكل جهاد ونضال ومن البداهة ايضا ؛ إنه لا قوة الا بالوحدة وهل ذهبت الاندلس من قبل فلسطين من بعد الا بتفريق الكلمة وتصدع الصف^(٩).

ختاما أقول أيها الرابضون بسوح الوغى نحن مدينون لكم بكل شيء ، وما عسانا الا نرفع أكفنا داعين الله تعالى أن يسدد خطاكم وينصركم على القوم الظالمين ويعيدكم إلى دياركم سالمين غانمين محملين بأكاليل الغار وأنتم تعيدون رسم ابتسامة النصر والفرح على ثغر العراق الباسم ووطن الحب ودار السلام الذي ظل عصيا على الاعداء على مر الزمن فتاوى المرجعية ودورها في الامن السلمي .

المبحث الثالث : فتاوى المرجعية وأثرها في تحقيق السلم الأهلي

لم تكن المرجعية الدينية بعيدة عن متغيرات الواقع العراقي وأحداثه ، كما أن هذه الأحداث لم تكن بعيدة عن المرجعية وتوليد آثار وضغوط على سلوكها ودورها الديني وعليه فقد تأثرت هذه المؤسسة بهذا الواقع وتعاطت مع الوقائع والأحداث التي مرت به .

وتعدّ مرجعية السيد السيستاني مسموعة في الوسط الشيعي العراقي. اذ نأى بالمرجعية (النجف في العراق) عن الميل إلى طرف من دون آخر، في الساحة الداخلية. وعلى الرغم من كثرة أتباعه، إلا أنه بقي بعيداً من الانخراط المباشر بالسياسة، وتدخلاته في

الوضع السياسي كانت نادرة منذ الغزو، الذي قاده الولايات المتحدة عام ٢٠٠٣ م ، إذ قال مع بداية الغزو الأميركي للعراق إنه ((إذا كان هناك حاجة إليهم (أي الأميركيين) فليكن عملهم بإشراف الأمم المتحدة، لا أن يكون وجودهم في العراق على نحو قوات احتلال))^(١٠). إلا أنه في أواخر عام ٢٠٠٣ م تدخل في السياسة للمرة الأولى، داعياً العراقيين إلى المشاركة الكبيرة في الاستفتاء على الدستور، الذي أعقبه تشكيل أول حكومة انتقالية. كما دعا سماحته في فترات العنف الطائفي في البلاد بين عامي ٢٠٠٦ م وحتى ٢٠٠٨ م ، إلى التهدئة. وبعد مرور عام على ذلك، تدخل مرة أخرى لإنهاء المعركة بين جيش المهدي، الذي قاده الزعيم الشيعي مقتدى الصدر، والقوات الأميركية في عام ٢٠٠٤ م .

وفي الوضع الراهن، بعد هجوم "داعش"، وجه سماحته دعوة ضمنية الى تشكيل حكومة وطنية تحظى بتأييد كل العراقيين لها القدرة على تحمل اعباء البلد ومواجهة خطر التطرف المتمثل بـ(داعش) ، كما طالب سماحته البرلمان بالانعقاد في المواعيد الدستورية، لتشكيل "حكومة تحظى بقبول وطني". ودعا ايضا جميع العراقيين من كل الطوائف إلى "مقاتلة داعش"، موضحاً أنه إذا لم يتم طرد هذه الجماعة الجهادية المتطرفة من العراق، فسيندم الجميع غداً، ومعتبراً إياها جماعة تكفيرية، وبلاء عظيمًا، ابتليت بها منطقتنا^(١١).

اما بما يخصّ المسألة الكردية، فدعا إلى عدم التخلي عن مدينة كركوك المتنازع عليها بين العرب والأكراد، مؤكداً على أنه "لا يسمح بدمجها أو بيعها، لأنها نفس كل عراقي، مهما يكن اعتقاده الديني، وأن موضوعها غير قابل للنقاش، أو مسموح بطرحه. وقال إن "ثروات العراق يجب ألا تُقسّم بين أشخاص سمحوا لأنفسهم بالتحدث باسم العراق، وهم يسعون لتقسيمه على وفق المصالح الخاصة.

أما ما يتعلق بمسألة الفتنة الطائفية، فقال إن "هذا العمل مرفوض تماماً"، موضحاً أن "لا صراع دينياً بين الشيعة والسنة في العراق، بل هناك أزمة سياسية، ومن الفرقاء من يمارس العنف الطائفي، للحصول على مكاسب سياسية، وخلق واقع جديد، بتوازنات مختلفة

، يُضاف إلى ذلك ممارسات التكفيريين الذين يسعون إلى تأجيج الصراع بين الطرفين، ولهم مشروعهم المعروف".

وبما يخص مسألة الدستور العراقي الجديد، أوضح أن "أصل الفيدرالية ونوعها المناسب للعراق يجب أن يقرره الشعب العراقي، عبر ممثليه المنتخبين، مشيراً إلى أن الإسلام هو دين غالبية الشعب العراقي، وإذا كُتب الدستور بأيدٍ منتخبة من قبل العراقيين، فمن المؤكد أنه ستمثل فيه قيم الإسلام، وتعاليمه السمحاء. مشدداً على أن "دستور على أساس فكرة ولاية الفقيه، ليس وارداً".

ورأى في موقفه من موضوع الانتخابات الرئاسية العراقية الأخيرة أن الشعب العراقي قرر مصيره بنفسه من طريق إجراء الانتخابات، ودعا مقلديه إلى المشاركة في التصويت، باعتبارها واجباً شرعياً.

لقد كانت المرجعية الرشيدة متمثلة بالسيد السيستاني حفظه الله وما زالت على علم ودراية بمخططات الاحتلال في زرع الفتنة الطائفية وتقسيم البلد إلى دويلات متناحرة قائمة على الاصطفاف الطائفي والمناطقية والتي يمكن عدها القنبلة الموقوتة التي تهدد النسيج الاجتماعي العراقي، وإن إثارة الدوافع والانفعالات المذهبية من جهات دينية ورسمية وسياسية ستكرس الكراهية ثم الرغبة في الانفصال وتقسيم العراق إلى دويلات صغيرة، علماً بأن العشيرة كوحدة اجتماعية تعد عامل توحيد، على الرغم من تباين انتماءات أبناء العشيرة الواحدة المذهبية"، وأن الصراع الدائر في العراق، الذي وصل إلى حمل السلاح، أخذ طابعا مناطقيا بمزاعم الدفاع عن المذهب، بتشجيع من جهات رسمية^(١٢).

الكل يعلم ان المرجعية الدينية في العراق خصوصا وفي مجمل الدول التي يتواجد فيها الشيعة عموما لها خصوصية التوجيه والارشاد والنصح من جانب ووضع منهج العمل بالتعبد على فتاويها من جانب اخر إذ تكون الفتوى ملزمة لاتباع أي مرجع يصدر فتواه باتجاه تحقيق الغرض الالهي وما يتعلق بحياة الناس عموما حين تتعرض حياتهم ومقدساتهم ودينهم الى الخطر الداهم. اليوم نحن في العراق نمر بأقسى ازمة امنية تمر

عليه لأول مرة وبهذا الحجم المؤثر في الواقع السياسي والاجتماعي ان العراق يعاني اليوم من مشاكل حقيقية وتحديات كبيرة فبالإضافة الى التحدي الاكبر في محاربة الارهاب الداعشي والتحديات الامنية الاخرى الناجمة من احتضان البعض للإرهابيين ودعمهم لهم في الفتك بإخوانهم وشركائهم في الوطن بالأحزمة الناسفة والسيارات المفخخة وفي المقابل اعتداء البعض من حاملي السلاح خارج اطار الدولة على المواطنين الآمنين والتعدي على اموالهم وممتلكاتهم، بالإضافة الى التحدي الامني بمختلف صورته هناك التحدي الاقتصادي والمالي الذي يهدد بانهيار الاوضاع المعيشية للمواطنين نتيجة لاستشراء الفساد المالي والاداري وانتشار الرشى وتفشي المحسوبية والمنسوبية في المجتمع العراقي في الآونة الاخيرة من جهة وغياب الخطط الاقتصادية المناسبة وعدم مكافحة الفساد بخطوات جدية من جهة اخرى ، ومع كل هذه المشاكل نجدها الراعي السلمي وصمام الامان الذي يجمع العراقيين في مختلف طوائفهم واتماتاتهم الدينية والعرقية ، فقد وجهت دعوات متكررة لأطراف العملية السياسية من مختلف المكونات الى رعاية السلم الاهلي والتعايش السلمي بين ابناء هذا الوطن وحصص السلاح بيد الدولة ودعوة المسؤولين والقوى السياسية التي بيدها زمام الامور الى ان يعوا حجم المسؤولية الملقاة على عواتقهم وينبذوا الخلافات السياسية التي ليس وراءها الا المصالح الشخصية والفئوية والمناطقية الضيقة ويجمعوا كلمتهم على ادارة البلد بما يحقق الرفاه والسعادة والتقدم لأبناء شعبهم، الا إن الساسة والمتاجرين بدماء العراقيين لم يكونوا على قدر المسؤولية من ذلك ، وهذا ما دفع المرجعية الرشيدة في النأي عن نفسها وعدم التدخل في السياسة متخذة من الصمت سلاحا بوجه هؤلاء الساسة .

لقد دأبت المرجعية الرشيدة منذ اليوم الاول للاحتلال إلى اخذ رأي الشعب في كل الأمور التي تخص البلد ابتداء من الدعوة إلى تشكيل حكومة عراقية وإنهاء سلطة الاحتلال المؤقتة، ثم الدعوة إلى كتابة دستور دائم للبلاد من قبل العراقيين، والدعوة أيضا إلى اجراء انتخابات حرة ونزيهة لانتخابات أعضاء المجالس المختلفة، (مجلس النواب، ومجالس المحافظات والأقضية والنواحي)، وهي تحاول في كل ذلك الحفاظ على

السلم الأهلي للمواطن العراقي ، ولا تزال تمارس دورها على الرغم من مقاطعتها للسياسيين لأجل تشخيص نقاط القوة والضعف في الأداء السياسي لتلك التيارات والأحزاب السياسية العراقية، ثم تصاعد هذا الدور وبشكل ملفت للنظر بعد دخول تنظيم داعش الإرهابي للعراق وسيطرته على أجزاء مهمة في الموصل والانبار وكركوك وصلاح الدين، وخاصة فتوى الجهاد الكفائي لصد التنظيمات الإرهابية والدفاع عن الوطن والمقدسات وأخرها الوقوف مع الشعب في مطالبته بالتغيير ومحاسبة المسؤولين المقصرين والفاستدين وتوفير الخدمات للشعب.

وفي الثاني من اب ٢٠١٤م أصدرت المرجعية ايضاً في هذا الصدد اجوبة لمسألة اختيار رئيس الوزراء طالبت فيه الشخصيات السياسية التي تتزعم البلد الى عدم التشبث بالسلطة الذي يؤدي بالبلد الى الصراعات الداخلية المقيتة وارجاع البلد الى الدكتاتورية البغيضة .

وإذا عدنا إلى أسباب تدخل المرجعية الدينية في الأمور السياسية والعامه للبلاد، فإن هناك عدداً من الأحداث والتطورات التي ظهرت في العراق بعد الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣م، جعلت المرجعية الدينية الرشيدة تنهض من طورها التقليدي الذي ابتعد عن التدخل المباشر في الأمور السياسية للعراق، إلى التدخل المباشر، وبطرق عديدة منها التوجيه والإرشاد، ومنها إصدار البيانات حول العمل السياسي ومنها دعوة ومساندة الجماهير في مطالبها (السياسية والاجتماعية) ، ومنها الدعوة إلى التهدئة وعدم الانجرار وراء الفتن الطائفية ، للحفاظ على وحدة البلد وتوفير السلم الاهلي للمواطن ، ويمكن إن ندرج بعض هذه الأسباب لذلك ومنها:

١- ترى المرجعية أن دورها يعني الأشراف على شؤون المؤمنين : (الروحية والعبادية والاجتماعية) وهي تكليف وليس تشريف وهي قبل كل شيء مقام ديني اجتماعي وليست مركزاً سياسياً، لذا إن الانتخابات في نظر المرجعية ليست شأنًا سياسياً فقط بل هي شأن اجتماعي والشأن الاجتماعي يدخل في دائرة اهتمامات المرجعية وبحكم تصديه لمقام المرجعية الدينية، (آية الله العظمى السيد علي السيستاني) نفسه ملزماً

بالتعاطي في قضية الانتخابات والتي يعتقد أنها الأساس المتين للعملية السياسية وللحياة الاجتماعية في أي مجتمع أو بلد، ومن خلال التأمل في تجارب الأمم التي تتمتع بنظم سياسية مستقرة وبجياة هادئة فسلامة الحياة السياسية يكون بوجود انتخابات حرة نزيهة تعبر عن رأي الأمة واراقتها، على أن إعطاء رأيه بالانتخابات لم يكن ابتدائيا بل جاء كجواب لتساؤل عرضه عليه بعض مقلديه، وقد أجاب على التساؤل المذكور بصفته مرجعا للتقليد لا زعيما سياسيا ولا وليا فقيها، كما أن إصراره على الانتخابات يأتي من باب التلميح والحدس باحتمال ميله للإيمان بولاية الأمة على نفسها وبقيومتها على ذاتها إذا لم يتم لديه الدليل على ولاية الفقيه المطلقة التي يقول بها البعض لكن ذلك لا يعني عدم تعاطيه السياسة مطلقا، خصوصا وان هناك كثير من الساسة العراقيين والأجانب قد طرق بابه لأخذ المشورة منه في أمور العراق المختلفة.

٢- إن تدخل المرجعية في الحياة السياسية، نابع من مواقفها وحرصها الشديد على أن ينال كل العراقيين حقوقهم، وان لا يكون هنالك تمييز لشريحة معينة على حساب بقية شرائح الأمة، وتأتي أيضا من تفهم المرجعية الرشيدة لأهمية الدستور في حياة أي أمة وهي ترى أهميتها في حياة الأمم المتحضرة، وهو يتماشى مع ما تدعو إليه المرجعية من إحلال السلم والعدالة الاجتماعية لكافة مكونات الشعب العراقي وان لا يكون لفئة ما امتياز على بقية الفئات وهذا هو موقف ابوي تجاه شرائح المجتمع العراقي وليس موقفا سياسيا الزاميا.

٣- فلقد كانت مرجعية اية الله العظمى (السيد علي السيستاني) ترى بان الامور ستتحسن عند اجراء الانتخابات إذ سيأخذ كل ذي حق حقه، إلا أن ظهور تقصير واضح من قبل الذين تصدوا للعمل السياسي في العراق من مختلف المكونات، من خلال ظهور التقسيم الطائفي- المحاصصة الطائفية- للحكم في العراق وليس على أساس الكفاءة والمؤهلات، كذلك استشرء الفساد المالي والإداري في كل مفاصل الدولة وعلى مختلف المستويات الذي لم يشهده العراق خلال تاريخه السياسي، وأخيرا أدى هذا التناحر بين الكتل السياسية والفساد المالي إلى سوء الخدمات وتزايد مستويات الفقر

وسرقة المال العام، ودخول المجموعات الإرهابية المسلحة التي أهلكت الحرث والنسل من خلال تنظيم داعش الإرهابي والاستيلاء على مساحات واسعة من العراق، وعلى الرغم من التحذير المستمر للمرجعية الدينية للسياسيين من خطورة هذه الأمور على مستقبل العراق، ودعواتها المستمرة إلى الالتزام بحرية الشعب وتوفير العيش السليم له والحفاظ على المال العام، ومطالبتها المواطنين وفي بداية إي انتخابات على مستوى النواب أو المحافظات، إلى الاختيار على أساس الكفاءة والنزاهة لتولي المناصب العليا في البلاد، وذلك في محاولة لتغيير الوضع القائم وإنهاء حالة الانقسام والفساد المستشري بالطرق الديمقراطية عن طريق الانتخابات، إلا إن الوضع بقي على حاله ولم يتغير، بل زاد من سوء الأمور إلى الأزمة الاقتصادية لانخفاض أسعار النفط، كل هذا قاد المرجعية إلى تصاعد دورها في الأمور السياسية للبلاد، وعدم ترك الأمور بيد الساسة الحاليين.

٤- بعد وصول التنظيمات الإرهابية إلى المناطق المقدسة والأهلة بالسكان، وقتلها لآلاف من العراقيين في الموصل وصلاح الدين على أساس طائفي، وعدم وجود قوات عسكرية نظامية من الجيش والشرطة قادرة على وقف تقدم الإرهاب، أدركت المرجعية الدينية خطورة الوضع الأمني الحالي، واحتمال انجرار البلاد للحرب الأهلية الشاملة، لذا جاءت دعوة المرجعية الدينية لكل العراقيين إلى الجهاد الكفائي للدفاع عن الوطن والمقدسات، وتشكيلها لقوات الحشد الشعبي ودعمهم بالمال والسلاح، إذ إن تخاذل السياسيين والانقسام بين الكتل والأحزاب السياسية، دفعها لان تأخذ زمام المبادرة في الدفاع عن الوطن والمقدسات والشعب.

٥- تسعى المرجعية الدينية للاحتفاظ بالطابع الإسلامي للعراق، خاصة في الوقوف بوجه الإنحلال والمد التكفيرى، ولذا لم توافق على الوجود الأميركي لوقت طويل، كما إن القيادات السياسية كانت تحاول كسب رضا المرجعية الدينية ومباركتها لخطواتها وقراراتها، كما حدث في الانتخابات السابقة لاكتساب الشرعية، كذلك رفضت اغلب هذه القيادات السياسية تواجد الاحتلال في العراق ودعت لاخراجه.

٦- تتمتع المرجعية الدينية في العراق بالتأييد الشعبي الواسع ومن مختلف شرائح ومكونات المجتمع، وذلك لمواقفها الوطنية التي لم تفرق بين مكون وآخر، وتصديها لدعم القيادات السياسية في العراق تحقيقاً لتوازن سياسي، وتحقيقاً لسلم اجتماعي لعدم وقوع حرب طائفية او اهلية وصولاً الى استقرار المجتمع العراقي داخلياً، فقد دعت للتهدئة في عديد من الاحداث ومنها تفجير الإمامين العسكريين عليهم السلام، لقد كانت المرجعية الدينية واعية للمخططات الامريكية التي تحاك ضد العراق ومحاوله إثارة الحرب الطائفية فيه، فكان لهذا التأييد الشعبي الواسع لها بمثابة دعوة شعبية لتدخل المرجعية الدينية في الشؤون العامة للبلاد، وعدت الملجأ الأول والأخير للعراقيين للوقوف بوجه السياسة الإدارية غير الفعالة في العراق .

٧- بعد المظاهرات الأخيرة المطالبة بالإصلاح والخدمات، دعت المرجعية الدينية عبر وكلائها في كربلاء الى الاستجابة لمطالب المتظاهرين وتوفير الخدمات إليهم والقيام بالإصلاحات الضرورية، لقد سبقت المرجعية هذه الدعوات بسنوات عديدة، إذ ومنذ الاحتلال دعت إلى الإصلاح السياسي وتوفير الخدمات والأمن للشعب العراقي، لهذا كانت دعوة المرجع الأعلى (آية الله العظمى السيد علي السيستاني) ومن خلال وكيله المرجعية في كربلاء في خطب الجمعة الحكومة العراقية باتخاذ "خطوات جادة" لتحسين الأوضاع في البلاد غداة تظاهرات عمت المحافظات العراقية وقال: "إن المرجعية الدينية العليا إذ تقدر عالياً أداء المواطنين الأعزاء ممن شاركوا في مظاهرات يوم أمس بصورة سلمية حضارية ومن لم يشاركوا تحسباً لمخاطر استغلالها من قبل ذوي المآرب الخاصة تدعو مجلس النواب والحكومة العراقية إلى اتخاذ خطوات جادة وملموسة في سبيل تحسين الخدمات العامة ولاسيما الطاقة الكهربائية ومفردات البطاقة التموينية وتوفير فرص العمل للعاطلين ومكافحة الفساد المستشري في مختلف دوائر الدولة، وقبل هذا وذلك: اتخاذ قرارات حاسمة بإلغاء الامتيازات غير المقبولة التي منحت للأعضاء الحاليين والسابقين في مجلس النواب ومجالس المحافظات وللكبار المسؤولين في الحكومة من الوزراء وذوي الدرجات الخاصة وغيرهم والامتناع عن استحداث مناصب

حكومية غير ضرورية تكلف سنويا مبالغ طائلة من أموال هذا الشعب المحروم وإلغاء ما يوجد منها. إن المرجعية الدينية التي طالما أكدت على المسؤولين بضرورة العمل على تحقيق مطالب الشعب المشروعة تحذر من مغبة الاستمرار على النهج الحالي في إدارة الدولة ومما يمكن أن ينجم عن عدم الإسراع في وضع حلول جذرية لمشاكل المواطنين الذين صبروا عليها طويلاً، كما أكد المرجع الأعلى أيضاً على: "إن المرجعية الدينية العليا في الوقت الذي تؤكد على تعاطفها مع مطالب المواطنين المشروعة وحقهم في التعبير عن آرائهم بصورة سلمية، تبدي قلقها من أن تخرج التظاهرات التي دعت إليها بعض الأطراف عن السيطرة وتستغل من قبل ذوي المآرب والأجندات الخاصة وتؤدي إلى إزهاق الأرواح والتعدي على الممتلكات العامة والخاصة، ولذلك تهيب بالمواطنين إلى أن يكونوا على حذر من هذا الأمر.

٨- إن القوة الناعمة التي اعتمدت عليها المرجعية الدينية في النجف، التي تعتمد على أسلوب التصاعد الهادئ، في نبرة المطالبة بالتغيير والإصلاح، وهو أسلوب دبلوماسي أنموذجي جديد، يستحق فعلاً أن يكون مدرسة مستقلة بذاته؛ لأن المرجعية نجحت بأدوات وطرق بسيطة تمتلكها- إذ أنها لم تمتلك لأي جناح من أجنحة السلطة- من أن تغير كثيراً من المعادلات، من دون الخروج عن أطر النسقية و الديمقراطية الحاكمة في البلد، إذ إن المظاهرات التي حصلت في العراق، لم تكن عفوية، بل أنها جاءت متناغمة مع منهج التصاعد البطيء، الذي اتبعته المرجعية الدينية، في تصعيد خطابها الإصلاحي، ضد فساد سلطات الدولة ومؤسساتها، إلى درجة وصلت فيها حالة التناغم بين الجمهور وبين المرجعية، بأن يكون كلام المرجعية شعارات ترفع، ومطالبات رسمية تقدم من قبل الجماهير، مع انصياع عجيب من قبل الحالة العامة للمتظاهرين مع توصيات المرجعية، في ضبط إيقاع المظاهرات، وضبط الحالة الانفعالية، وفورة الغضب لدى الجمهور في مجملها العام.

ومن هذا كله تثبت لنا المرجعية الرشيدة إن لها الدور الفعال والذراع الطولى في عملية بناء المؤسسات، والقيام بالتغيير والإصلاح، إذ لا يوجد أي دور ملموس للسياسيين

ورجال الدولة العراقية في حركة الإصلاح والتغيير الاخيرة، فمن خلال أدواتها البسيطة المعتمدة على ثقة الجمهور بها، وبنزاهتها وبجالتها الأبوية، ومن حسن وصفه وفعله من السياسيين، لا يمكن إعطاءه دور أكبر من دور المنفذ لتوصياتها؛ احدثت المرجعية الدينية ثورة للمطالب والاصلاح، وان دورها سوف يكون له وقع خاص في احداث العراق اللاحقة، فقد استجاب لمطلبها كل السياسيين العراقيين، سنة وشيعة وكرد، اذ إن تصويت البرلمان على حزم الاصلاح في البرلمان وبوقت قصير جدا ما كان لتحدث لو لا تدخل المرجعية الدينية، كما إن ضبط الشارع والمظاهرات هو الآخر ما كان إن يكون سلميا لولا دعوة المرجعية الى سلمية المظاهرات، واحترام المؤسسات العامة، فقد راينا سابقا كيف تحولت مظاهرات واعتصامات أهل الانبار والموصل - على الرغم من الفارق الكبير بين هذه المظاهرات وتلك- الى اعمال عنف، وايواء المعارضين للعملية السياسية، والطائفيين، والسبب هو عدم وجود مرجعية دينية تقودهم نحو السلمية والتهدئة.

وما زالت المرجعية الدينية الرشيدة وعلى رأسها (اية الله العظمى السيد علي السيستاني) ترقب الأحداث يوميا وبدقة، وتسعى للحفاظ على التظاهرة التي غايتها الإصلاح، وأن لاتُجبرَ لجهة سياسية، وبالخصوص الجهات الرسمية والحزبية التي قد تنبري لاحتواء هذه التظاهرة بالمال وبالوعود الوردية الكاذبة، لأنه من الخطر أن تقدم الجهات الحزبية المتهاككة على المنصب والمال لتبنى تلك التظاهرات، كم لا بد لنا أن لا ننسى الدور الذي يلعبه البعثيون في مراقبة الساحة السياسية والعمل بالخفاء لاستغلال الموقف لصالح أجنداتهم الخاصة. وإن تظاهرة السابع من آب من هذا العام أظهرت أهمية الدور الذي تؤديه المرجعية الدينية في تجسيد المشروع المقاوم للفساد المنتشر في جميع مرافق الدولة داخل البرلمان التشريعي والحكومة التنفيذية؛ بسبب المحاصصة والشراكة البغيضين، كما أظهرت التظاهرة أهمية الحشد الشعبي الطبيعية للدفاع عن المشروع الإصلاحي للدولة العراقية بدأ من مقاومة الإرهاب وانتهاء بمقاومة الفساد المستشري في أوساط الطبقة السياسية والطبقة الحاكمة، ولقد آن الأوان للشروع بعملية

الإصلاح السياسي والأخلاقي، ومحاربة الفساد بتغيير بعض بنود الدستور لإنهاء حالات الجنوح السياسي والقانوني.

الخاتمة

بعد هذا التجوال الممتع والجميل في مواقف المرجعية الرشيدة وأثرها في السلم الأهلي نصل الى الخاتمة التي نوجزها :

١- لقد اثبتت المرجعية الرشيدة بأنها الصمام الامان ، ليس للمسلمين فقط بل لجميع اطراف الشعب العراقي .

٢- لقد اثبت الحشد الشعبي بأنه الاداة الرادعة لكل مخططات الاستعمار ودوائره الامبريالية

٣- ترى المرجعية أن دورها يعني الإشراف على شؤون المؤمنين الروحية والعبادية والاجتماعية وهي تكليف وليس تشريف وهي قبل كل شيء مقام ديني اجتماعي وليست مركزا سياسيا .

٤- إن تدخل المرجعية في الحياة السياسية، نابغ من مواقفها وحرصها الشديد على أن ينال كل العراقيين حقوقهم، وان لا يكون هنالك تمييز لشريحة معينة على حساب بقية شرائح الأمة وهو يتماشى مع ما تدعو إليه المرجعية من إحلال السلم والعدالة الاجتماعية لكافة مكونات الشعب العراقي

٥- جاءت دعوة المرجعية الدينية لكل العراقيين إلى الجهاد الكفائي للدفاع عن الوطن والمقدسات، وتشكيلها لقوات الحشد الشعبي ودعمهم بالمال والسلاح ، لإدراكها خطورة الوضع الأمني الحالي، واحتمال انجرار البلاد للحرب الأهلية الشاملة .

٦- تسعى المرجعية الدينية للاحتفاظ بالطابع الإسلامي للعراق، خاصة في الوقوف بوجه الإحتلال والمد التكفيري .

٧- على الرغم من التأييد الشعبي الواسع لها ، الا أنها لم تفرق بين مكونات الشعب العراقي تحقيقا لتوازن سياسي، وتحقيقا لسلم اجتماعي لعدم وقوع حرب طائفية او اهلية وصولا الى استقرار المجتمع العراقي داخليا .

٨- نجحت المرجعية بأدوات وطرق بسيطة تمتلكها إذ انها لم تمتلك - لأي جناح من أجنحة السلطة- من أن تغير الكثير من المعادلات، من دون الخروج عن أطر النسقية الديمقراطية الحاكمة في البلد .

٩- تراكم الازمات واستفحال الاخفاقات في الشأن العراقي دفع المرجعية الرشيدة في النجف الاشرف الى مخاطبة الحكومة العراقية بلسان الشعب بضرورة الاصلاح ومحاسبة الفاسدين .

المقترحات

ولأجل تطوير وجود وعمل الحوزة الدينية في الشؤون السياسية بصورة أكثر فعالية، نقترح إن يتم إشراك علماء الدين من ذوي الخبرة والاختصاص في مناصب في السلطة القضائية والمؤسسات المدنية الأخرى في الدولة، لأجل العمل على التزام الدولة بحقوق المواطنين، ومنع المسؤولين من التعدي على حقوق المواطنين والمال العام، وتطمين الشعب من إن المرجعية الدينية قريبة من صنع القرار ومهتمة بتنفيذ مطالب المواطنين، وأخيراً تشكيل مجلس شورى مرجعي موحد ، يجمع كل مراجع الدين في الحوزات الدينية المختلفة ، لتشكيل قيادة موحدة للتشاور في إدارة شؤون البلاد وتوحيد دورها القيادي في المجتمع.

الملخص:

وللكتابة عن هذا الموضوع الموسوم فتاوى المرجعية وأثرها في تحقيق السلم الأهلي في العراق يتطلب منا التمعن والتبصر بتلك الانتصارات والبحث عن القوة الحقيقية الكامنة وراء تلك الحشود العظيمة ، لهذا ارتأينا أن نقسم البحث على ثلاثة مباحث تناولنا في الاول ومضات تاريخية عن فتاوى المرجعية ، وفي الثاني المرجعية وفتاوى الجهاد المقدس ، وفي المبحث الثالث فتاوى المرجعية وأثرها في تحقيق السلم الأهلي ، لنختتم بحثنا بخاتمة ونتائج للبحث ومن ثم قائمة بأهم المصادر الداعمة للبحث إن النصر الحقيقي على "داعش" يتمثل في النهاية بالتفاف الشعب حول مرجعيته الرشيدة والتي عودتنا على مواقفها الحاسمة في اصعب الظروف وأحلكها ؛ لتكون بذلك صمام أمان لكل

العراقيين والداعم الاساسي لقوات الحشد الشعبي مدعومة بالقوات المسلحة وأبناء العشائر الغيارى ليخرج العراقيون من المعركة أمة واحدة عراقية يجمعها وطن نهائي واحد هو العراق الجميل الواحد المستقل المزدهر.
الهوامش:

(١) ينظر: موسوعة السياسة العراقية ، د. حسن لطيف الزبيدي ، دار العارف ، بيروت ، ٢٠١٢ م، ط٢ : ٥٨٢ .

(٢) ينظر : موجز تاريخ العراق السياسي الحديث ، مختار الاسدي ، مركز النهريين الصديين للدراسات والبحوث /النجف ، ٢٠٠١ : ١٤ .

(٣) دور علماء الشيعة في مواجهة الاستعمار ، سليم الحسيني ، مؤسسة الثقليين ، دمشق ، د.ت : ٢٤٤٠

(٤) ربيع الشعوب ، وخريف الدكتاتوريات ، اكرم الحكيم ، مطبعة العدالة ، بغداد ٢٠١٢ : ١٤٤ .

(٥) الحراك الجماهيري الشعبي الواسع والتغير في البلدان العربية..د.علي عودة العقابي..دار الضياء..بغداد٢٠١٣ : ٨٥ .

(٦) السيد علي الحسيني السيستاني، حياته فكره، اصدار مكتبة الحضارة..، بيروت لبنان...٢٠١٠ : ٢٠٨٠

(٧) الاسلام يقود الحياة..، محمد باقر الصدر، مجمع الثقليين العلميط٣..بغداد...٢٠٠٤:٢٠١٠

(٨) الثورة العراقية الكبرى، عبد الرزاق الحسيني..، مؤسسة المحبين، قم..١٤٢٦ هـ : ٢٧ .

(٩) في ظلال نهج البلاغة ، محمد جواد مغنية ، دار التيار ، بيروت لبنان ، ٢٠١٣ ، ٣ : ٢٣١ .

(١٠) السيد علي الحسيني السيستاني، حياته فكره: ١٩٦٠ .

(١١) نفسه ١٠٢ .

(١٢) دور العلماء الشيعة : ٨٦ .

المصادر والمراجع

- خير المصادر القرآن الكريم
- الاسلام يقود الحياة.، محمد باقر الصدر، مجمع الثقلين العلميط٣، بغداد، ٢٠٠٤م.
- الثورة العراقية الكبرى، عبد الرزاق الحسيني.، مؤسسة المحبين، قم.١٤٢٦هـ.
- الحراك الجماهيري الشعبي الواسع والتغير في البلدان العربية. د.علي عودة العقابي. دار الضياء. بغداد ٢٠١٣م .
- دور علماء الشيعة في مواجهة الاستعمار، سليم الحسيني ، مؤسسة الثقلين ، دمشق ، د.ت .
- ربيع الشعوب، وخريف الدكتاتوريات، اكرم الحكيم ، مطبعة العدالة ، بغداد ٢٠١٢م .
- السيد علي الحسيني السيستاني، حياته فكره، اصدار مكتبة الحضارة.، بيروت لبنان.٢٠١٠م .
- في ظلال نهج البلاغة ، محمد جواد مغنية ، دار التيار ، بيروت لبنان ، ٢٠١٣م .
- موجز تاريخ العراق السياسي الحديث ، مختار الاسدي ، مركز الشهيدان الصدرين للدراسات والبحوث ، ط١ ، ٢٠١٤م .
- موجز تاريخ العراق السياسي الحديث، مختار الاسدي ، مركز النهرين الصدرين للدراسات والبحوث /النجف ، ٢٠٠١م .
- موسوعة السياسة العراقية ، د. حسن لطيف الزبيدي ، دار العارف ، بيروت ، ٢٠١٢م ، ط٢ .